

A

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

الجمعية العامة



A/47/443
30 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الأمم المتحدة
الوثائق
A/47/443

original to returner
au bureau E. 4123

الدورة السابعة والأربعون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال

تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

معايير المحاسبة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في الدورة السادسة والأربعين ، ناقشت الجمعية العامة دراسة مؤقتة طلبت في دورتها السابقة من فريق مراجعي الحسابات الخارجيين التابعين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحاجة إلى وضع معايير موحدة للمحاسبة لتطبق في منظومة الأمم المتحدة (A/46/341) . وفي المقرر ٤٥٥/٤٦ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، فإن الجمعية العامة "أيدت توصيات فريق مراجعي الحسابات الخارجيين الواردة في الدراسة المؤقتة ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم مع مراعاة ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها ، بتعيين خبير استشاري ، في حدود الموارد المتاحة ، ليقتراح مجموعة من المعايير المحاسبية بفرض تطبيقها بشكل موحد في منظومة الأمم المتحدة ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين" .

٢ - وفي التقرير الذي يتضمن الملاحظات والتوصيات التي وضعت شروطا لتنفيذ هذا المقرر (A/46/546) ، قامت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بعد الاشارة الى طلب الجمعية العامة لإعداد الدراسة والى التطورات التي حدثت في غضون ذلك ، بإدراج النص التالي :

٤ - وبعد أن فرغت اللجنة الاستشارية من النظر في التقرير الراهن المقدم من الفريق (A/46/341) ، ازدادت اقتناعا بالحاجة الملحة لاستعراض معايير محاسبية موحدة ، وصياغتها ، وإقرارها ، من أجل تطبيقها في منظومة الأمم المتحدة . وتحض اللجنة على أن تنظر الوكالات المنتسبة الى لجنة التنسيق الادارية أيضا في هذه المسألة على سبيل الأولوية ، من أجل التوصل الى نتيجة مرضية للمناقشات المشار اليها أعلاه قبل بداية الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

٥ - فإذا تعذر على الوكالات التوصل الى اتفاق ، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الأمم المتحدة نفسها بتكليف فريق مراجعي الحسابات الخارجيين بإعداد دراسة شاملة ، على أن تستغرق فترة تتيح عرضها على الجمعية العامة للنظر فيها قبل نهاية دورتها السابعة والأربعين . وترى اللجنة الاستشارية أن هذه الدراسة تحتاج تكلفة قليلة . ويتعين أن تقدم الأمانة العامة الى اللجنة الخامسة التكاليف التقديرية للدراسة قبل أن تبدأ نظرها في هذا البند أثناء الدورة الحالية ."

ثم أبدت اللجنة الاستشارية آراءها بشأن نطاق الدراسة التي يتوجب التكليف بها في الظروف التي ألمحت اليها ، وبشأن الوسائل التي ينبغي الاضطلاع بها بتلك الدراسة . وأخيرا ، أوضحت أنها "سترجع الى هذه المسألة ، سواء على أساس الاتفاق الذي قد ينبثق عن مداولات لجنة التنسيق الادارية ، أو الدراسة التي تحدت أبعادها ... ، وستقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين" .

٣ - ونوه الأمين العام بالأولوية التي تمنحها اللجنة الاستشارية للاتفاق بين المنظمات كوسيلة للتوصل الى نتيجة مرضية للمناقشة بشأن معايير المحاسبة . وهو يود ، في هذا التقرير ، أن يبلغ الجمعية العامة بالخطوات التي اتخذت للتوصل الى ذلك الاتفاق ، وبالتقدم المحرز في برنامج للعمل تفضلع به المنظمات لوضع معايير موحدة . وتفضلع به برنامج العمل هذا ، تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية ، اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) وهي هيئة تضم كبار المديرين الماليين الذين يمثلون مختلف مؤسسات المنظومة .

ثانيا - الإجراء الذي اتخذ في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢

٤ - في آذار/مارس ١٩٩١ ، بدأت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) النظر في المسائل التي طرحها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين عندما اجتمعت مع رئيس الفريق التقني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين بفرض بحث الاهتمامات التي أدت الى الدراما الاولى ، التي كانت متاحة آنذاك في شكل مؤقت . وفي تلك المرحلة ، أثير عدد من التساؤلات والتحديات . واستنادا الى المعلومات الاضافية المقدمة من رئيس الفريق التقني فضلا عن المناقشات الاخرى التي دارت بين الاعضاء ، خلصت اللجنة ، بعد ذلك في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الى انه ينبغي متابعة المسألة وان هذا الامر يمكن انجازه على الوجه الافضل عن طريق جهد تعاوني من جانب المنظمات .

٥ - واتفق على أن يسير الجهد التعاوني بشكل يسفر عن احراز تقدم ملموس وكبير بحلول وقت انعقاد الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، في عام ١٩٩٢ . وتم توخي انجاز مجموعة كاملة من معايير المحاسبة للمنظومة بحلول الدورة الثامنة والاربعين ، في الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٢ . ووضعت خطة لإجراء مشاورات مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين أثناء سير العمل ، ولوضع ترتيبات ، بعد انجاز المعايير الموحدة ، لاستعراضها واستكمالها دوريا بموجب إجراءات مماثلة لتلك التي وضعت عن طريقها .

٦ - وعقد فريق عامل معني بمعايير المحاسبة تابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) ، ومفتوح باب الحضور فيه امام اخصائيي المحاسبة من جميع المؤسسات التي ترغب في أن تكون ممثلة اجتماعه الاول في الفترة من ٤ الى ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وبعد مناقشات مكثفة ، تمكن من التقدم بمشروع لعدد كبير من الاحكام الاساسية التي يقتضي الامر إدراجها في المعايير الموحدة . وفي الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ ، عقد اجتماع ثان للفريق العامل ، خص لإجراء استعراض متفحص لهذه الاحكام وزيادة تطويرها ، وللنظر في المسائل ذات الصلة بالسياسة المالية . وفي كلتا الحالتين ، سبقت الاجتماعين أعمال تحليلية وتحضيرية كبيرة ، وتبعهما تعميم النصوص التي وضعت كمشاريع للعرض يوجه اليها انتباه المنظمات ككل . واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) في دورتيها المعقودتين في آذار/مارس و ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ على التوالي ، تقريرتي الاجتماعين وتعليقات المنظمات عليهما .

ثالثا - خطط لاتخاذ مزيد من الاجراءات

٧ - في الدورة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) على أنه ولئن بقي قدر كبير من العمل يتعين انجازه سواء لتوسيع نطاق شمول مشروع المعايير أو لتعزيز طابعها المتميز ، فقد حلت مرحلة قد يصبح من المفيد عندها الاضطلاع بمشاورات مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين . وعليه طُلب الى الفريق دراسة المشروع خلال دورة عام ١٩٩٣ ، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ، حتى يتسنى مراعاة تعليقاته في سياق الاعمال التي سيفطلع بها الفريق العامل في اجتماعه الثالث المقرر عقده في الفترة من ١ الى ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . واعربت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية عن الامل أيضا في أن يتسنى ترتيب المشاورات المشتركة مع الفريق التقني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين عقب اجتماع الفريق العامل ، المنعقد في ربيع عام ١٩٩٣ . وسيتقرر عقد اجتماعات أخرى للفريق العامل ، متى لزم ذلك ، خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٣ حتى يتاح نم كامل بعد دورة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

رابعا - خصائص مشروع المعايير

٨ - يتكون مشروع المعايير ، في شكله المؤقت الراهن ، من نم من ٥٥ فقرة ، مما يمثل نحو ثلثي حجمها النهائي المتوقع . وهي مقسمة الى ستة فروع : المقدمة وإطار عام ، تتبعهما أحكام تحت عناوين "البيانات المالية" و "مسائل العملات" و "الايصالات والنفقات" و "الأصول والخصوم" ، وتتضمن هذه الأحكام مادة تفسيرية ، متى لزم ذلك .

٩ - وعند وضع مشروع المعايير اتخذت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية المعايير التي أصدرتها اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة مصدرا مرجعيا رئيسيا لها . إلا أنه كان يتعين عليها ، بهذا العمل ، أن تضع في الاعتبار أن هذه المعايير قد صُممت أصلا لتطبيقها في القطاع الخاص ولمعالجة عدد من القضايا (مثل الأرباح والمسؤوليات الضريبية وحقوق المساهمين) المتصلة بالموضوع اتصالا محدودا في منظومة الأمم المتحدة . كما استلزم الأمر استكمال التوجيهات التي توفرها المعايير الدولية للمحاسبة بمقارنة الممارسات التي نشأت للوفاء بالاحتياجات المحددة لمنظومة الأمم المتحدة وانتقاء الخيارات متى لزم ذلك . وتمت الاستعانة بالمشاريع المتعلقة بالمعايير والكشف التي وضعتها الهيئات المهنية المهتمة بالقطاع العام ، رهنا بمدى انطباقها على المعيد الدولي .

١٠ - وكان من رأي اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية أن المعايير الموحدة ينبغي أن تقضي بممارسة مفضلة ، لا أن تصف ببساطة ممارسة قائمة ، إذا أريد لها أن تعود بكامل فائدتها . وأصدرت تعليمات إلى الفريق العامل بشأن الوسائل التي ينبغي بها بلوغ هذا الهدف مع توسيع نطاق مشروع المعايير وزيادته تحديدا . ومن ثم ينبغي للمعايير الكاملة أن تجمع الممارسات المحاسبية داخل المنظومة لتكون متسقة مع القواعد الموحدة . وتحقيق ذلك الاتحاق قد يتطلب تعديلات في الأنظمة المالية والسياسات المالية التي تتبعها هيئات إدارة المنظمات كل على حدة .

خامسا - الخلاصة

١١ - بالرغم من أن المعايير التي تتولى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية وضعها حاليا لم تصل إلى مرحلة الاصدار ، فإن الأمين العام يعتقد أن العمل المضطلع به حتى الآن يمثل ردا إيجابيا ومفيدا على الشواغل التي تثار الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين . وهو يقترح أن يسير العمل وفقا للخطط التي وضعتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، على النحو الموجز في الفقرتين ٥ و ٧ أعلاه ، رهنا بأي توصيات قد ترغب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والفريق تقديمها بناء على درايتهما بالنتائج التي تحققت حتى الآن .
